

قانون التاويل

تأليف

العلامة الامام الكامل حجة الاسلام
أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي
قدس الله سره



عرف الكتاب وحققه العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسين الكونيني

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العثمانية



عنى بنشره

١٩٤١/٩٩٠

١٩٨٥ ب

المعهد العربي للدراسات والبحوث

مؤسس ومدير مكتب نشر النفاذ الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٩٤٠ م

مطبعة الانوار

سنة ١٣٥٩ هـ

الطبعة الاولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة عن قانون التأويل :

القرآن الكريم والسنة النبوية ينحوان مناحى كلام العرب في وجوه البيان ، وفي كلام العرب ما يفهم المراد منه بمجرد سماعه . ومنه ما يدع السامع في حاجة إلى التدبر وإعمال الروية في تفهم مآله . وكذلك الكتاب والسنة فمن أبي التأويل فيهما مطلقا فهو متحجر الدماغ جامد خامد ، ومن توخى التأويل في الجميع فهو قرمطي هالك ، وأهل الحق يرون الأخذ بالظاهر في محله ، والتعويل على التأويل في موضعه بم والتأويل هو بيان مآل ما يحتاج إلى التدبر من القول ، وتبيين ما يؤول إليه الكلام ، وهذا هو معنى التأويل في أصل اللغة . وأما استعماله بمعنى صرف الكلام عن معناه الظاهر فاصطلاح محدث . والخائضون في بحث التأويل طوائف على أنجاء شتى من تفريط أو إفراط أو توسط . وقد شرح الامام حجة الاسلام الغزالي أحوال هؤلاء الطوائف في كتابه « القانون الكلى في التأويل » أجلي شرح حيث تناول التأويل يبحث لسؤال وجه إليه ، وقام فيه بوصايا لمن يعانى هذا الموضوع قيام خبير بما هنالك ، وألم إلماماً بمسالكهم ، وعين ما هو الصواب منها ، وحقق بحث التأويل الذى شغل أمر تحقيقه الطوائف حتى شفى غلة الباحث بما حواه من فوائد ثمينة ، وهو على صغر حجمه خير دليل لمن يريد سلوك تلك المضائق ، يدل على المنهج الأسلم ، وخير حرز يحرسه من الوقوع في المهالك اذا أخذ بوصايا كيف وقد قل نظير مؤلفه بين علماء الاسلام في معاناة المطالب العالية من علم أصول الدين ، والتصوف ، والفلسفة فبيان مثله يكون أوقع في النفوس وأرضى في القلوب . ولا سيما أن تأليفه هذا من أواخر مؤلفاته ، وقد أحسن صنعا الأستاذ الأديب السيد عزة العطار الحسينى حيث قام بطبع هذا الكتاب العزيز النادر وإذاعته بين أهل العلم . فجزاه الله عن العلم خيرا .

محمد زاهد الكورنى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد: فقد سئل الامام الزاهد أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي رحمه الله عن بيان معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم » . هل هو ممازجة كالماء بالماء ، أم هو مثل الاحاطة بالعود ؟ . وهل هو مباشرة للقلوب بتخايل من خارج تنقلها القلوب الى الحواس فتثبت فيها فيكون منها الوسواس ، أم يباشر جوهره جوهر القلوب ؟ . وهل يمكن جمع بين مارسمته النبوة من هذا الوصف ، ومثله في ترائي الجن لبني آدم في صور الحيوانات ، وفي أشكال سواها مختلفة . كترائي الملائكة عليهم الصلاة والسلام للأنبياء في صور بني آدم ؟ . أم صورتهم على تلك الأمثلة فينكشف الغطاء عنها لمن قدر له رؤيتها ، ثم يحدث فيها كثافة جسمانية كما أحدث في الملائكة ؟ .

وهل من مسبيل الى الجمع بين هذا القول من الشرع في الجن والشياطين ، وبين قول الفلاسفة : انها أمثلة وعبارة عن الاخلاط الاربعة التي في داخل الاجسام لتديرها . أم لا ؟

وما يظهر من المصروعين هل هو كلام الجنى الذي يصرعه ؟ أم هو لسان المصروع يرسم يعتريه من شدة ما يناله منه .

وكيف اخبارهم بالغوايب التي في القوى ولم تخرج بعد الى الفعل ؟ والطبيعيون يقولون في ذلك ماتعاه من ثوران خلط السوداء وغلبته

فيكون منه ذلك ويسمونه بخائط الرياح وهل بينهما علة جامعة أم لا ؟
وكيف المثل الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم في إدبار الشيطان
عند الأذان وله حصاص . هل أريد بذلك المثل كما تقول العرب : مضطرب
الحجارة ، وفلان يحدث من الشدة ، أم يتصور في ذلك الوقت جسم يكون
عنه الحصاص . فان الشيطان بسيط على عامه لا يتغذى . فكيف يكون
منه ما يكون من التغذى ، وكيف يكون أيضاً الروث والعظم لهم غذاء
وقد يكون بالشم . والبسيط لا تصح فيه الحواس المركبة .

وكيف الحقيقة في البرزخ وهل أهله من قبيل أهل الجنة ، أم من
قبيل أهل النار ؟ فليس هناك منزلة تتصور إلا في الجنة والنار .

وإن قيل إنه الفصل المشترك المعبر عنه بالسور الذي له باب باطنه
فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب . هل هو صحيح ، أم هو غيره ؟

ومن المستوجب للبرزخ ؟ فان من رجح ميزانه صار الى الجنة ، ومن
خف ميزانه صار الى النار ، ومن استوى ميزانه كان في المشيئة . فهل هو
عبارة عن التوقيف الى أن تنفذ له الكرامة ، او غلبته الشقاوة ؟ والملائكة
هل هم من المنعمين مع بنى آدم في الجنة أم في غيرها . ؟ وهل هم المعبر عنهم
بالولدان أم الولدان صنف رابع غير الملائكة . وبنى آدم ، والجن ، والخور العين
نوع خامس أم كيف هم ، وما صفتهم ؟ .

وقد أفصح الكتاب أن عرض الجنة كعرض السماء والارض ، وفي
هذا أيضاً ما يحتاج الى النظر أن يكون السماء لها وعاء وظرف ، ويزيد
عرضها على عرضها .

وحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم هل هو في ارض الموقف أم

هو في الجنة ؟ والذي يظهر من الحديث أن من سبق له الفوز من النار شرب منه في شدائد الموقف قبل الفصل ، وقبل الشفاعة . وهل مأوّه من الجنة أو غيرها ؟ ولا يصح أن يكون من غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم . «من شرب منه لم يظماً أبدا» وهل يكون شيء من الجنة في الأرض ؟ . وهل لجميع الأنبياء عليهم السلام حياض ، أم هو من خصائص نبينا عليه السلام مع الشفاعة . ؟

فلينعم بالجواب المشروح عن هذه الأسئلة بطريق الاستيفاء مثابا متطولا إن شاء الله تعالى فقال مجيبا عنها :

أستلة أكره الخوض فيها والجواب ، لأسباب عدة ، لكن اذا تكررت المراجعة أذكر قانوناً كلياً ينتفع به في هذا النمط وأقول :

بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر وظاهر الفكر ، والخائضون فيه محزبوا الى مفرط بتجريد النظر الى المنقول ، والى مفرط بتجريد النظر الى المعقول ، والى متوسط طمع في الجمع والتلفيق .

والمتوسطون انقسموا الى من جعل المعقول أصلا ، والمنقول تابعا ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، والى من جعل المنقول أصلا ، والمعقول تابعا ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، والى من جعل كل واحد أصلا ويسعي في التأليف والتوفيق بينهما فهم إذن خمس فرق .

الفرقة الأولى : هم الذين جردوا النظر الى المنقول ، وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق القانعون بما سبق الى أفهامهم من ظاهر المسموع فهو لاء صدقوا بما جاء به النقل تفصيلا وتأصيلا ، واذا شوفهوا باظهار تناقض في ظاهر المنقول وكلفوا تأويلا امتنعوا وقالوا : إن الله قادر

على كل شيء . فاذا قيل لهم مثلا : كيف يرى شخص الشيطان في حالة واحدة في مكانين ، وعلى صورتين مختلفتين ؟ قالوا : إن ذلك ليس عجبا في قدرة الله ، فإن الله قادر على كل شيء . وربما لم يتحاشوا أن يقولوا : إن كون الشخص الواحد في مكانين في حالة واحدة مقدور لله تعالى .

والفرقة الثانية : تباعدوا عن هؤلاء الى الطرف الأقصى المقابل

لهم ، وجرّدوا النظر الى المعقول ، ولم يكثرثوا بالنقل . فان سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا ان ذلك صورته الأنبياء ، وأنه يجب عليهم النزول الى حد العوام ، وربما يحتاج ان يذكر الشيء على خلاف ما هو عليه . فكل ما لم يوافق عقولهم حمّاه على هذا المحمل . فهؤلاء غلوا في المعقول حتى كفروا إذ نسبوا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الى الكذب لأجل المصلحة .

ولاخلاف بين الأمة ان من جوز ذلك على الأنبياء صلوات الله عليهم يجب حذر رقيبته ، وأما الأولون فانهم قصرّوا طلبا للسلامة من خطر التأويل والبحث ، فنزلوا بساحة الجهل ، واطمأنوا بها . إلا ان حال هؤلاء اقرب من حال أولئك . فان تخلص هؤلاء عن المضايق بقولهم : إن الله على كل شيء قدير ، ونحن لانقف على كنهه عجائب أمر الله ، ومخلص أولئك بأن قالوا : إن النبي إنما ذكر ما ذكره على خلاف ما علمه للمصلحة ، ولا يخفى ما بين المخلصين من الفرق في الخطر والسلامة .

والفرقة الثالثة : جعلوا المعقول أصلا فطال بحسبهم عنه . وضعف

عنايتهم بالمعقول فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة المتصادمة في باديء الرأي ، وأول الفكر المخالفة للمعقول ، فلم يقعوا في غمرة الاشكال ،

لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه ، وأنكروه ، وكذبوا
 راويه ، إلا ما يتواتر عندهم كالقرآن ، أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث ،
 وما شق عليهم تأويله جحدوه حذرا من الأبعاد في التأويل . فرأوا التوقف
 عن القبول أولى من الأبعاد في التأويل . ولا يخفى ما في هذا الرأي من
 الخطر في رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل
 الشرع إلينا .

والفرقة الرابعة : جعلوا المنقول أصلا وطالت ممارستهم له فاجتمع
 عندهم الظواهر الكثيرة ، وتطرفوا من المعقول ولم يغوصوا فيه ، فظهر
 لهم التعادم بين المنقول والظواهر في بعض أطراف المعتمولات . ولكن
 لما لم يكثر خوضهم في المعقول ، ولم يغوصوا فيه ، لم يتبين عندهم المحالات
 العقلية ، لأن المحالات بعضها يدرك بدقيق النظر وطويله الذي ينبئ على
 مقدمات كثيرة متوالية ثم انضاف إليه أمر آخر . وهو : ان كل ما لم يفهم
 استحالته حكموا بإمكانه .

ولم يعلموا أن الأقسام ثلاثة :

قسم علم استحالته بالدليل ، وقسم علم إمكانه بالدليل ، وقسم لم يعلم
 استحالته ولا إمكانه . وهذا القسم الثالث جرت عادتهم بالحكم بإمكانه إذ لم
 يظهر لهم استحالته . وهذا خطأ كمن يحكم باستحالته إذا لم يظهر إمكانه .
 بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته . اما لأنه موقف العقل
 وليس في القوة البشرية الا حاطة به ، وإما لقصور هذا الناظر خاصة وعدم
 عبوره على دليله بنفسه وفقده لمن ينبهه عليه .

ومثال الأول : من حس البصر قصور الحس البصرى عن أن يعرف

عدد الكواكب انه زوج أو فرد ، وأن يدرك عظم الكواكب مع بعدها على ما هي عليه .

ومثال الثاني : وهو القصور الخاص بقصور حس بعض الناس عن أن يدرك منازل القمر ، وظهور أربع عشرة منها في كل حال ، وخفاء أربع عشرة مقابل درج المنازل في الغروب والشروق وغير ذلك مما وقف عليه بعض الناس بحس البصر دون بعض . كذلك يتطرق الى إدراك العقل مثل هذا النوع من التفاوت .

وهؤلاء لما قل خوضهم في المعقولات لم يكثر عندهم المحالات فكفوا مؤنة عظيمة في أكثر التأويلات إذ لم ينتبهوا للحاجة الى التأويل كالذي لم يظهر له أن كون الله بحجة محال اذا استغنى عن تأويل الفوق والاستواء وكل ما يشير الى الجهة .

والفرقة الخامسة : هي الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول الجاعلة كل واحد منهما أصلاً مهما ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقاً ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع ، إذ بالعقل عرف صدق الشرع . ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمتنبي ، والصادق والكاذب . وكيف يكذب العقل بالشرع ، وما ثبت الشرع إلا بالعقل .

وهؤلاء هم الفرقة المحقة ، وقد نهجوا منهجاً قويمًا . إلا أنهم ارتقوا مرتقى صعباً ، وطلبوا مطلباً عظيماً ، وسلكوا سبيلاً شاقاً . فلقد تشوقوا الى مطمع ما أعصاه ، واتهجوا مسلكاً ما أوعره . ولعمري أن ذلك سهل يسير في بعض الأمور ، ولكن شاق عسير في الأكثر .

نعم . من طالت ممارسته للعلوم ، وكثر خوضه فيها يقدر على التلفيق بين المعقول والمنقول في الأكثر بتأويلات قريبة ويبقى لاحتمال عليه موضعان : موضع يضطر فيه الى تأويلات بعيدة تكاد تنبو الافهام عنها ، وموضع آخر لا يتبين له فيه وجه التأويل اصلا فيكون ذلك مشكلا عليه من جنس الحروف المذكورة في أول السور إذ لم يصح فيها معنى بالنقل ومن ظن أنه سلم عن هذين الأمرين فهو إما لقصوره في المعقول وتباعده عن معرفة المحالات النظرية فيرى ما لا يعرف استحالتة ممكنا . وإما لقصوره عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من مفرداتها ما يكثر مباينتها للمعقول . فالذي أوصيه به ثلاثة أمور .

أحدها : أن لا يطمع في الاطلاع على جميع ذلك والى هذا الغرض كنت أسوق الكلام . فان ذلك في غير مطعم وليتل قوله تعالى : « وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » .

ولا ينبغي أن يستبعد استتار بعض هذه الأمور على أكابر العلماء فضلا عن المتوسطين . وليعلم أن العالم الذي يدعى الاطلاع على مراد النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ذلك فدعواه لقصور عقله لا لوفوره .

والوصية الثانية : أن لا يكذب برهان العقل أصلا . فان العقل لا يكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب في إثبات الشرع إذ به عرفنا الشرع . فكيف يعرف صدق الشاهد بزكية المزكى الكاذب . والشرع شاهد بالتفاصيل . والعقل مزكى الشرع .

وإذا لم يكن بد من تصديق العقل لم يمكنك أن تمارى في نفي الجبهة عن الله ، ونفي الصورة . وإذا قيل لك « إن الأعمال توزن » علمت أن الأعمال

عرض لا يوزن فلا بد من تأويل ، وإذا سمعت « أن الموت يؤتى به في صورة كبش أملح فيذبح » علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لا يؤتى به إذ الاتيان انتقال ولا يجوز على العرض ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح . إذ الأعراض لا تنقلب أجساما ولا يذبح الموت . إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن والموت ماله رقبة ولا بدن فانه عرض أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم الحياة ، فإذا لا بد من التأويل .

والوصية الثالثة : أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات فان الحكيم على مراد الله سبحانه ، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر . فأنما تعلم مراد المتكلم باظهار مراده ، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ويبطل الجميع إلا واحدا فيتعين الواحد بالبرهان .

ولكن وجوه الاحتمالات في كلام العرب ، وطرق التوسع فيها كثير ، فمتى ينحصر ذلك ؟ فالتوقف في التأويل أسلم . مثاله : إذا بان لك أن الأعمال لا توزن ، وورد الحديث بوزن الأعمال ، ومعك لفظ الوزن ، ولفظ العمل ، وأمكن أن المجاز لفظ العمل ، وقد كنى به عن صحيفة العمل التي هي محله حتى توزن صحائف الأعمال ، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن ، وقد كنى به عن ثمرته وهو تعريف مقدار العمل إذ هو فائدة الوزن ، والوزن والكيل أحد طرق التعريف . فحكمت الآن بأن المؤول لفظ العمل دون الوزن ، أو الوزن دون العمل من غير استرواح فيه الى عقل أو نقل (١) حكم على الله وعلى مراده بالتخمين .

والتخمين والظن جهل وقد رخص فيه لضرورة العبادات والأعمال

(١) وحديث البطاقة ، يعين وزن صحف الأعمال .

والتعبادات التي تدرك بالاجتهاد. وما لا يرتبط به عمل إنما هو من قبيل العلوم المجردة والاعتقادات ، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظن ؟ وأكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات ، والعقل فيه بين أن يحكم بالظن ، وبين أن يقول : أعلم أن ظاهره غير مراد إذ فيه تكذيب للعقل وأما عين المراد فلا أدري ولا حاجة الى أن أدري . إذ لا يتعلق به عمل ولا سبيل فيه الى حقيقة الكشف واليقين . ولست أرى أن أحكم بالتخمين وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل ، وأقرب الى الأمن في القيامة إذ لا يبعد أن يسأل في القيامة ويطلب ويقال : حكمت علينا بالظن ، ولا يقال له لم لم تستنبط مرادنا الخفى الغامض الذي لم يؤمر فيه بعمل ؟ وليس عليك فيه من الاعتقاد إلا الايمان المطلق ، والتصديق المجمل . وهو أن يقول : « آمننا به كل من عند ربنا » .

فهذه المطالبة في القيامة بعيدة وان كانت فالجواب عنها أسهل ولا أجله قال الامام مالك رضى الله عنه لما سئل عن الاستواء : « الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول ، والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » . وبهذه الوصايا يستبين عذرى في كراهيتى للجواب عن مثل هذه الأسئلة . لكن مع هذا أوتر مساعدته في بعض ما أورده فأقول :

أما قوله صلى الله عليه وسلم : « ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » فإشارة الى سريان أثره في جميع باطن الانسان كما تجرى أجزاء الدم وتسرى في جميع باطنه ، وليس المراد أن جسمه يمازج جسم الانسان مازجة الماء للماء . وهذا قول عن تحقيق يطول شرح مقدماته وأدلتها عقلية . وأما كيفية مباشرته للقلوب فليس بتخايل يظهره الحس ، فإني

اضادف الوسواس في قلبي ، ولست اتخيل شيئا ولا أشاهده بعيني عند اختلاج الوسواس . وهذا الحكم مقدمات دليhle أكثرها حسية . بل الوسواس من الشيطان كالإلهام من الملك . ونحن نصادف في قلوبنا خواطر مختلفة . إذ يدعو بعضها الى اتباع الهوى ، وبعضها الى مخالفته ، وهذه خواطر مختلفة بدليل اختلاف مقتضياتها وهي مفترقة الى أسباب لأنها حادثة ، والمختلفات أسبابها مختلفة فسمى الشرع السبب الذي يحصل منه إلهام ملكا ، والذي منه يحصل الوسواس شيطانا ، والإلهام عبارة عن الخاطر الباعث على الخير ، والوسواس عبارة عن الباعث على الشر ، والملك والشيطان عبارة عن أسبابهما . وكما أن النار يستنير بها جوانب البيت ويسود بها أيضا سقفه . فنعلم أن النور يخالف السواد ، ونعلم أن سببه يخالف لسببه ، وإن سبب النور ضوء النار ، وسبب السواد دخانه ، فبذلك يعلم أن سبب الوسواس غير سبب الإلهام ، نعم . يبقى النظر في أن ذلك السبب عرض أو جوهر قائم بنفسه ، وقد ظهر أنه ليس بعرض بل هو جوهر فبقى النظر في أنه حي أو ليس بحي . وظهر أيضا أنه حي بأدلة شرعية ، وللعقل أيضا فيه مدخل ما .

فأما قول الفلاسفة والطبيعيين أنه الاخلاط فهو جهل محض ، لان تأثير الاخلاط لا يعد ومقتضى الطبائع الاربع من الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة . والخواطر ، والاعتقادات ، والعلوم لا يجوز أن تكون من آثار الطبائع التي هي اعراض جمادات ، بل هي نازلة من فوق الارضيات بالرتبة ، فينتج أنه جوهر غير متحيز ، أو هو جسم متحيز ، ويمنع أن يوجد غيره بحيث هو لطيف كالهواء ، وكثيف كجسم آخر .

وهذا النظر في الملك ، والجن ، والشيطان . فذهبت طائفة الى أن كل ما هو قائم بنفسه جسم ، ووصفوا به الخالق . تعالى الله عن قولهم ، إذ لم يعقلوا إلا جسما .

وقالت طائفة: كل قائم بنفسه جسم إلا الله تعالى ، وأحالوا أن يكون في الوجود سواه جوهر قائم بنفسه لا يتخيل .

وقال قوم : إن الملك ، والجن ، والشيطان كل هؤلاء جواهر حسبية قائمة بنفسها وليست بأجسام ولا متحركات ، وإنما استعمال النزول ، والانتقال ، والحجى ، والذهاب عليها استعارة كما في حق الله . بل ثار هذا الخلاف بينهم أيضا في الجوهر العالم المدرك من الانسان .

فقال قوم : هو جزء لا يتجزى ، ولا يتحيز . فلا هو داخل البدن ، ولا هو خارجه ، ولا هو متصل ، ولا هو منفصل . بل لا يجوز عليه هذه الصفات . ولست أذكر ما انكشف لي فيه فان الصورة المجملة لا تفيد كشفا بل تقليدا ، ولست بالتقليد أولى من غيرى ، ولا منفعة في التقليد في المعقولات ، وأما كشفه ففيه طول ، ولولم يطل أيضا لكان الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في الكف عن ذكره أولى ، وانه لم يذكر سر الروح وهذا بحث عنه ، فلا ينبغي أن يزداد عليه في الايضاح .

وأما ما شاهدته الأنبياء ، والأولياء من صورة الملائكة ، والشياطين فهي في الأكثر أمثلة تنافى معانيها وتقوم مقام مشاهدة عين المعاني كما يرى الأنبياء في المنام ويستفاد منهم ، وإنما المشاهد في المنام مثلهم ، فأما أشخاصهم فلم تنتقل عن مواضعهم .

فذكرت تفصيل ذلك في كتاب «عجائب القلب» وكذلك القول

في الجن ، ولذلك ترى صوراً مختلفة إذ التمثيلات لا تنحصر وجوهها كما أن من يرى النبي صلى الله عليه وسلم لا يراه على صورة واحدة . إلا أن هذه التمثيلات تكون للأنبياء والأولياء في اليقظة . ولغيرهم تكون في المنام فقط . وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير جبريل على صورته إلا مرتين مع كثرة رؤيته له في كل حين .

وأما الكلام المسموع من المصروع فهو كلامه . وقول القائل تكلم الجنى بلسانه كلام غير معقول . نعم . الجن سبب لوقوع خواطر ، وغمثيلات ، وخیالات في قلبه تنبعث بسببه داعية الكلام والحركة ، وكلامه مثل كلام النائم ، والنائم هو المتكلم لا غيره . وأما اخبار المصروع بالغيب فسببه أن جميع ما كان وما يكون مسطور ثابت في شيء خلقه الله ، تارة يسمى لوحاً ، وتارة إماماً ، وتارة كتاباً . كما قال الله تعالى : « في كتاب مبين » و « في إمام مبين » . وثبوت الأشياء فيه كثبوت القرآن في دماغ الحافظ للقرآن ، وليس مثل الرقوم المكتوبة المرتبة في جسم متناه ، لأن غير المتناهي لا يمكن أن يكتب في المتناهي كهذه الكتب الظاهرة ، والقلب مثل مرآة ، واللوح مثل مرآة ولكن بينهما حجاب فاذا ارتفع ترأى في القلب الصور التي في اللوح ، والحجاب هو الشاغل ، والقلب في الدنيا مشغول ، وأكثر اشتغاله التفكير فيما يورده الحس عليه . فانه من الحواس في شغل دائم . فاذا ركدت الحواس بالنوم ، أو الصرع ولم يكن من فساد الاخلاط شاغل آخر في الباطن ربما يرى القلب بعض تلك الصور المكتوبة في اللوح ، وتحقيق هذا يطول وقد أشرت إلى ملامح منه في كتاب « عجائب القلب » ، وكذلك ما يظهر عند سكرات الموت

حتى ينكشف للانسان موضعه من الجنة فيكون بشرى ، أو من النار والعياذ بالله فيكون نذيراً ، لأن الحواس تركد في مقدمات الموت قبل زهوق الروح ؛

وأما حديث غذاء الشيطان من العظم ، وحصاصه ، وحديث الحوض ، والبرزخ فما عندي في تفصيل المراد به تحقيق . بل بعض ذلك مما أوصى بالكف فيه عن التأويل ، وبعضه مدركة النقل المحض ، وبضاعتي في علم الحديث مزجاة : فموضع الحوض لا يعرف إلا بمجرد النقل فليرجع فيه الى الأحاديث . والبرزخ يمكن أن يكون المراد به مرتبة بين الجنة والنار لمن ليست له حسنة ولا سيئة . كالمجنون ، والذي لم تباغته الدعوة . والحكم بأن المراد إحداهما دون الأخرى تخمين إلا أن يدل عليه النقل ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

تم بحمد الله



